ورشة العمل الإقليمية
بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية
في دولة قطر
الدوحة، 4-5 نوفمبر 2019، فندق الريتزكارلتون

Regional Workshop on
Modernization of Official Statistics
in the State of Qatar
Doha, 4-5 November 2019, The Ritz-Carlton Hotel

إعلان الدوحة

بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030

تم اعتماد إعلان الدوحة من قبل المشاركين في ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أهداف التنمية المستدامة، والمعقودة في الدوحة – قطر، خلال الفترة 4 - 5 نوفمبر 2019.

نحن رؤساء المجالس الإحصائية الوطنية، والإحصائيون الرئيسيون، ونوابهم، وممثلو الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والجامعات، ومراكز البحوث، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية،

إذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[1]، ودور الإحصاءات الرسمية كمكون لا غنى عنه في نظام المعلومات لدى المجتمعات الديمقراطية؛

وإذ نشير إلى اعتماد خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة[2] (CTGAP) من قبل اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة في مارس 2017 لدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030[3]، التي تتطلب جمع ومعالجة وتحليل ونشر كمية غير مسبوقة من البيانات والإحصاءات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، من قبل الجهات المعنية المتعددة؛

وإذ نشير إلى إعلان الدوحة بشأن ثورة البيانات في المنطقة العربية[4]، الذي أكد في عام 2016 على أن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتطلب تغييراً وتحولاً جوهريين في النظم الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج البيانات الكمية والنوعية اللازمة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، مع العلم بأن نظام البيانات الإيكولوجي يتطور بشكل سريع، مما يؤدي لظهور مطالب جديدة، وموردي بيانات جدد، ومصادر بيانات مستحدثة؛

وإذ نذكر بالإعلان الثاني لمنتدى البيانات العالمي للأمم المتحدة بشأن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي تم اعتماده في 19-24 أكتوبر 2018؛

وإذ نسلط الضوء على خطة عمل كيب تاون CTGAP التي تدعو المجتمع الإحصائي العالمي إلى اتخاذ إجراءات بشأن المجال الاستراتيجي لتحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، مع التركيز على تحديث الإطار الحَوكمي والمؤسسي بشأن تطبيق المعايير الإحصائية، وهيكلة البيانات الجديدة لمشاركة البيانات وتبادلها وتكاملها؛ وتسهيل استخدام التكنولوجيا الجديدة، ومصادر البيانات الجديدة في عمليات الإنتاج الإحصائي؛

وإذ نشير إلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمين العام بشأن ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، ***عالم له أهمية: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة***، والمبادئ الأساسية لثورة البيانات من أجل

---

[1] قرار الجمعية العامة رقم 68/261
[2] أنظر https://unstats.un.org/sdgs/hlg/cape-town-global-action-plan/
[3] أنظر https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld
[4] أنظر https://unstats.un.org/unsd/statcom/48th-session/documents/RD-DOHA-Declaration-09112016-E.pdf

التنمية المستدامة[5]؛

وإذ نثمن عالياً ما جاء في إعلان المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة، الذي اعْتُمِدَ في الفترة 24 – 25 أيلول/ سبتمبر 2019، بعنوان التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

وإذ نقر بالدور الحاسم للإحصاءات الرسمية عالية الجودة في اتخاذ قرارات مستنيرة، ومراعاة إعداد النظام الإحصائي في بلد معين؛

وإذ نضع في الاعتبار ضرورة بذل جهود واستثمارات إضافية للحفاظ على البنية الأساسية اللازمة لإنتاج الإحصاءات ومؤشرات التنمية المستدامة[6]؛

وإذ ندعو الحكومات الوطنية لدعم النظم الإحصائية الوطنية نظرًا لدورها التنسيقي الرئيسي في قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها،

فإننا نعلن التزام النظم الإحصائية الوطنية بالإسهام بخبراتها لقياس أهداف التنمية المستدامة بطريقة مهنية ومستقلة وحيادية،

ونلتزم بما يلي:

(أ) المساهمة بفاعلية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 من خلال قياس مجموعة مركزة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة محدودة العدد، بناءً على إطار منهجي، بالاعتماد على إحصاءات عالية الجودة؛

(ب) زيادة توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مصنفة حسب الفئات الضعيفة، مع الالتزام بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب؛

(ج) تيسير زيادة تبادل البيانات بين الجهات الحكومية والشركاء الآخرين؛

(د) استخدام أفضل الوسائل لإنتاج هذه الإحصاءات بأكفئ الطرق، وفي الوقت المناسب، مع ضمان جودة البيانات وحماية خصوصية المستجيبين، بما في ذلك استخدام المصادر الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، ومصادر البيانات البديلة، والاستشعار عن بعد، ووسائل التواصل الاجتماعي، و " البيانات الضخمة"؛

(ه) استخدام منهجيات وتقنيات جديدة، وفي متناول الأيدي لتسريع عملية التعلم والشفافية والتكاثر من أجل الاستجابة بشكل أفضل لنظام البيانات الإيكولوجي سريع التغير، ومن أجل تنفيذ مبادرة "البيانات الآن" لسد الفجوة بشأن البيانات المتعلقة بالتنمية؛

(و) زيادة استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتعزيز إمكانية الوصول إلى المناطق الصغيرة وفقًا لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) المشاركة بفاعلية مع منتجي البيانات ضمن النظام الإحصائي الرسمي، بالشراكة مع المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، وتقديم المشورة حول أساليب ضمان جودة البيانات التي يتم إنتاجها؛

(ح) تنفيذ استراتيجيات تمويل مبتكرة وإجراءات منسقة بقيادة قُطرية للبيانات والإحصاءات من أجل سد الفجوة الحالية في التمويل، وتحقيق الأولويات الوطنية؛

(ط) توفير القيادة المناسبة لنشر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإبلاغها، وتقديم المشورة في تفسير البيانات؛

(ي) تطوير القدرات الإحصائية في الدول لضمان الإبلاغ الجيد عن أهداف التنمية المستدامة؛

[5] أنظر http://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/11/A-World-That-Counts.pdf
[6] أنظر https://unstats.un.org/unsd/statcom/50th-session/documents/Report-on-the-50th-session-of-the-statistical-commission-E.pdf

(ك) تطوير أشكال جديدة ومبتكرة لتنمية القدرات من أجل تحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، نحو تنفيذ خطة عمل كيب تاون CTGAP.

وللوفاء بهذه الالتزامات، علينا أن نقر بأهمية تبادل الخبرات، والتعلم المتبادل من خلال الآليات المعتمدة في المنطقة العربية من قبل الإسكوا، والمركز الإحصائي الخليجي (GCC-STAT)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة SESRIC)، والمعهد العربي للتخطيط، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS).

وإننا ندرك أهمية التعاون المثمر في متابعة أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

وندرك أهمية عمل المنظمات الدولية بما لديها من خبرات فنية في قياس التنمية المستدامة، ووضع تدابير أوسع للتقدم.

ونؤكد على أهمية التنسيق الفعال لرصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها على المستوى الإقليمي بين المنظمات الدولية (مثل الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واليونيسيف، والبنك الدولي، ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية والقُطرية وغيرها من المنظمات ذات الصلة)، وبين المنظمات الدولية والنظم الإحصائية الوطنية.

ونؤكد على أهمية التنسيق الفعال لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة في تنفيذ دورة تعداد السكان والمساكن 2020.